

قضاؤه صلى الله عليه وسلم فى جنایات مختلفة

قضى صلى الله عليه وسلم أن المؤمنين تتكافأ دماؤهم ولا يقتل مؤمن بكافر^(١).
 وقضى أن لا يقتل الوالد بالولد^(٢).
 وقضى أيضا أن الحامل إذا قتلت عمداً، لا تقتل حتى تضع ما فى بطنها، وحتى تكفل ولدها^(٣).
 وقضى أن أهل القتل بين خيرتين، إما أن يقتلوا أو يأخذوا العقل^(٤).
 وقضى صلى الله عليه وسلم أن الأصابع من اليدين والرجلين فى كل واحدة عشرًا من الإبل، وقضى فى الأسنان فى كل سن بخمس من الإبل، وأنها كلها سواء، وقضى فى المواضع بخمس خمس^(٥).
 وقضى فى الأنف إذا جدد كله بالدية كاملة، وإذا جددت أرنبته بنصف الدية^(٦).
 وقضى فى العين السادة لمكانها إذا طمست بثلاث ديتها، وفى اليد الشلاء إذا قطعت بثلاث ديتها، وفى السن السوداء إذا نزع بثلاث ديتها^(٧).
 وقضى فى المأمونة بثلاث الدية، وفى الجائفة بثلاثها، وفى المنقعة بخمسة عشر من الإبل، وقضى فى اللسان بالدية، وفى الشفتين بالدية، وفى البيضتين بالدية، وفى الذكر بالدية، وفى الصلب بالدية، وفى العينين بالدية، وفى إحداهما بنصفها، وفى الرجل الواحدة بنصف الدية، وفى اليد بنصف الدية، وقضى أن الرجل يقتل بالمرأة^(٨).

(١) أخرجه البخارى (٢١٧/١٢) وأبو داود فى السنن (٤٥٠٤/٦٤٣/٤).

(٢) المسند (٤٩/١) وأبو عيسى الترمذى (١٤٠٠) وابن ماجه فى السنن (٢٦٦٢) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وهذا إسناد صحيح.

(٣) ابن ماجه (٢٦٩٤).

(٤) أبو داود (٤٥٠٤/٦٤٣/٤) والترمذى (١٤٠٦) من حديث أبي شرح الكعبى.

(٥) أبوداود (٤٥٥٦/٦٨٨/٤) وابن ماجه فى سننه (٢٦٥٤) من حديث أبي موسى الأشعرى.

(٦) أبو داود (٤٥٦٤/٦٩١/٤) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

(٧) أبو داود (٤٥٦٧/٦٩٥/٤) والنسائى (٥٥/٨).

(٨) سنن الدارمى (٩٣/٢) والدارقطنى والنسائى (٥٧/٨).

كما قضى أن دية الخطأ على العاقلة مائة من الإبل. ثم ذكر ابن القيم أن الروايات عنه مختلفة في أسنانها، ففي السنن الأربع عنه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: «ثلاثون بنت مخاض، وثلاثون بنت لبون، وثلاثون حقة، وعشرة بنى لبون ذكر»^(١).

وقرر الشافعي - رضى الله عنه - أن دية العمد واجب فيها الإبل، التي هي الأصل، وأن لا يصار إلى النقود إلا عند إعواز الإبل، فإذا أعوزت الإبل كان فيها قيمتها بالغة ما بلغت^(٢).

ونفى الخطابي قول أحد من الفقهاء بهذا.

وورد أيضاً في سنن أبي داود من حديث ابن مسعود: أنها أخماس: عشرون بنت مخاض، وعشرون بنت لبون، وعشرون بنت مخاض، وعشرون حقة، وعشرون جذعة^(٣).

وقضى في العمد إذا رضوا بالدية ثلاثين حقة، وثلاثين جذعة، وأربعين خلفه، وما صولحوا عليه، فهو لهم^(٤).

وقد فرضها النبي صلى الله عليه وسلم على أهل الإبل مائة من الإبل، وعلى أهل البقر مائتى بقرة، وعلى أهل الشاة ألفى شاة، وعلى أهل الحلل مائتى حلة^(٥).

وقيل قد جعلها صلى الله عليه وسلم ثمانمائة دينار، أو ثمانمائة آلاف درهم.

وثبت هذا عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده^(٦).

(١) أبو داود (٦٧٧/٤) والنسائي (٤٢/٨) وابن ماجه (٢٦٣٠).

(٢) حاشية سنن أبي داود رقم (١) (٦٧٩/٤).

(٣) أبو داود (٤٥٤٥/٦٨٠/٤) والترمذى (١٣٨٦) وقال أبو عيسى: «لأنعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه، وقد

روى عن عبد الله موقوفاً»، والنسائي (٤٣/٨، ٤٤) وابن ماجه (٢٦٣١) باب دية الخطأ.

(٤) الترمذى فى جامعه الصحيح (١٣٨٧) وابن ماجه فى السنن (٢٦٢٦) وأحمد (١٨٣/٢).

(٥) أبو داود (٤٥٤٣/٦٨٠/٤).

(٦) أبو داود (٤٥٤٢/٦٧٩/٤) وقيل: إسناده ضعيف.

وثبت في كتب السنن الأربعة، عن ابن عباس رضى الله عنهما أن رجلاً قُتِلَ، فجعل النبي صلى الله عليه وسلم ديته اثني عشر ألفاً^(١).

وقرر أهل السنن الأربعة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: - «دية المعاهد نصف دية الحر»^(٢).

وقال أبو عيسى الترمذى في كتابه: - «حديث عبد الله بن عمرو في هذا الباب حديث حسن».

وقضى عليه الصلاة والسلام أن عقل المرأة مثل عقل الرجل إلى الثلث من ديتها. لكن هذا الحديث ثبت تضعيفه.

وقد قضى بالدية على العاقلة، وبرأ منها الزوج وولد المرأة القاتلة^(٣).

قضاء النبي صلى الله عليه وسلم على من أقر بالزنا^(٤)

جاء رجل من أسلم إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فاعترف بالزنا، فأعرض عنه النبي صلى الله عليه وسلم حتى شهد على نفسه أربع مرات فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «أبك جنون؟» قال: لا، قال: «أحصنت؟» قال: نعم، فأمر به، فرُجِمَ في المصلى، فلما أذلقته الحجارة، فرَّ فأدرك، فرجم حتى مات، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم خيراً، وصلى عليه.

وفى لفظ لهما: أنه قال له: «أحق ما بلغني عنك؟» قال: وما بلغك عني؟ قال: «بلغني أنك وقعت بجارية بنى فلان» فقال: نعم، قال: فشهد على نفسه أربع شهادات، ثم دعاه النبي صلى الله عليه وسلم فقال: «أبك جنون؟» قال: لا، قال: «أحصنت» قال: نعم، ثم أمر به فرُجِمَ.

(١) أخرجه الترمذى (١٣٨٨) من حديث عكرمة عن ابن عباس رضى الله عنهما.

(٢) أخرجه أبو داود (٤٥٨٣/٧٠٧/٤) والترمذى (١٤١٣) قال أبو داود: رواه أسامة بن زيد الليثى وعبد الرحمن بن الحارث عن عمرو بن شعيب مثله.

(٣) أبو داود (٤٥٧٥/٧٠٠/٤) وابن ماجه (٢٦٤٨) والبخارى (٢٠/١٢) ومسلم (١٦٨١).

(٤) راجع زاد المعاد لابن قيم الجوزية (٢٩/٥) بتصرف.

وفى لفظ لهما: فلما شهد على نفسه أربع شهادات، دعاه النبي صلى الله عليه وسلم فقال: «أبك جنون؟» قال: لا. قال: «أحصنت؟» قال: نعم. قال: اذهبوا به، فارجموه».

وفى لفظ للبخارى^(١): أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لعلك قبّلت، أو غمزت، أو نظرت!!» قال: لا يا رسول الله. قال: «أنكتهما» لا يكتنى، قال: نعم، فعند ذلك أمر برجمه.

وفى سنن أبي داود بلفظ: أنه شهد على نفسه أربع مرات، كل ذلك يُعرض عنه، فأقبل فى الخامسة، قال: «أنكتهما؟» قال: نعم، قال: «حتى غاب ذلك منك فى ذلك منها؟» قال: نعم. قال: «كما يغيب الميل فى المكحلة، والرشاء فى البثر؟» قال: نعم. قال: «فهل تدرى ما الزنا؟» قال: نعم، أتيت منها حراماً ما يأتى الرجل من امرأته حلالاً. قال: فما تريد بهذا القول؟ قال: أريد أن تطهرنى، قال: فأمر به فرجم.

وقد ورد فى السنن أنه لما وجد مسّ الحجارة، قال: يا قوم، ردونى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإن قومى قتلونى، وغرونى من نفسى، وأخبرونى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم غير قاتلى^(٢). فلم ننزع عنه حتى قتلناه، فلما رجعنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخبرناه، قال: فهلا تركتموه وجئتونى به، ليستثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم منه».

وورد فى صحيح الإمام مسلم أن الغامدية جاءت فقالت: "يا رسول الله، إنى قد زنيت فطهرنى، وأنه ردها، فلما كان من الغد، قالت: يا رسول الله، لم تردنى، لعلك أن تردنى كما رددت ماعزاً؟ فوالله، إنى لحبلى، قال: إمّا لا، فاذهبى حتى

(١) البخارى (١٢٠/١٢) و(٣٤٦/٩) و(١٢٠/١١٩/١٢)، ومسلم (١٦٩١) و(١٦٩٢) و(١٦٩٤) وأبو داود (٤٤٣٠/٥٨١/٤) و(٤٤٢٢/٥٧٨/٤) و(٤٤٣١/٥٨٢/٤) و(٤٤٢١/٥٧٧/٤) والترمذى (١٤٢٩) و(١٤٢٧). وراجع أيضاً الأقضية ص ٢٢ بنحوه.

(٢) أبو داود (٤٤١٩/٥٧٥/٤) و(٤٤٢٠) ويستفاد من هذا القول: «هلا تركتموه» دليل على أن الرجل إذا أقر بالزنا، ثم رجع عنه دفع عنه الحد، سواء وقع به الحد أو لم يقع.

والى هذا ذهب عطاء بن أبى رباح، والزهرى، وحماد بن سليمان وأبو حنيفة، وأصحابه وكذا قال الشافعى، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه. لكن قال مالك بن أنس، وابن أبى ليلى، وأبو ثور: لا يقبل رجوعه، ولا يدفع عنه الحد، وشايخ هذا رأى أهل الظاهر، قالوا: لو كان القتل سقط، لصار مقتولاً خطأ، وكانت الدية على عواقلهم، فلما لم تلزمهم ديته، كان دليلاً على أن قتله كان واجباً.

تلدی» فلما ولدت، أته بالصبي في خرقة، قالت: هذا قد ولدته، قال: «أذهبي فأرضعيه حتى تظميه» فلما فطمته، أته بالصبي في يده كسرة خبز، هذا يا نبي الله قد فطمته، وقد أكل الطعام، فدفع الصبي إلى رجل من المسلمين، ثم أمر بها فحفر لها إلى صدرها، وأمر الناس فرجموها.

فأقبل خالد بن الوليد بحجر، فرمى رأسها، فانتضح الدم على وجهه، فسبها، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مهلاً يا خالد، فو الذي نفسى بيده، لقد تابت توبة لو تابها صاحب مكس لغفر له». ثم أمر بها، فصلى عليها، ودُفنت^(١).

وفي صحيح البخاري ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى فيمن زنا ولم يحصن بنفى عام، وإقامة الحد عليه^(٢).

وثبت في الصحيحين أن رجلاً قال له: أنشدك بالله إلا قضيت بيننا بكتاب الله، فقام خصمه، وكان أفقه منه فقال: صدق اقض بيننا بكتاب الله، واأذن لي، فقال: قل، قال: "إن ابني كان عسيفاً على هذا، فزني بامرأته، فافتديت منه بمائة شاة وخادم، وإنني سألت أهل العلم، فأخبروني أن على ابني جلد مائة وتغريب عام، وأن على امرأة هذا الرجم، فقال: «والذي نفسى بيده لأقضي بينكما بكتاب الله، المائة والخادم رد عليك، وعلى ابنك جلد مائة، وتغريب عام، واغد يا أنيس على امرأة هذا، فاسألها فإن اعترفت فارجمها» فاعترفت فرجمها^(٣).

قال أبو عيسى: حديث أبي هريرة وزيد بن خالد حديث حسن صحيح^(٤).

(١) مسلم (١٦٩٥) وأبو داود (٥٨٩/٤) و٤٤٣٤ و٤٤٤٢، قال المنذرى: وفي إسناده بشير بن المهاجر، القنوي الكوفي، وليس له في صحيح مسلم سوى هذا الحديث، وقد وثقه يحيى بن معين، وقال أحمد: «منكر الحديث» يجهل بالعجائب. ولا عيب ولا تثريب على مسلم في إخراج هذا الحديث؛ فإنه أتى به في الطبعة الثانية. بعدما ساق طرق حديث ماعز، وأتى به آخراً ليبين اطلاعه على طرق الحديث. والله أعلم. من حاشية سنن أبي داود.

(٢) البخاري ١٠/١٤٠.

(٣) البخاري (١٢١/١٢) ومسلم (١٦٩٧) و(١٦٩٨) والترمذي (١٤٣٣) وأبو داود (٥٩١/٤) و٤٤٤٥ وغيره. والعسيف: هو الأجير، والعبد المستهان به.

(٤) الجامع الصحيح للترمذي (٤٠/٤) و(١٤٣٣).

أمور مستفادة^(١)

- * أن الحاكم له أن يبدأ باستماع كلام أى الخصمين شاء .
- * يجب الرجم على المحصن، دون غير المحصن .
- * أن البيع الفاسد، والصلح الفاسد وما جرى مجراهما من العقود منقوض، وأن المأخوذ عليها مردود إلى صاحبه .
- * أنه لم ينكر عليه قوله (فسألت أهل العلم) ولم يعب الفتوى عليهم فى زمانه، وهو مقيم بين ظهرانهم .
- * ثبوت النفى على الزانى والتغريب سنة، وهو رأى العلماء جميعاً، ما عدا أبا حنيفة ومحمد بن الحسن .
- * إثبات أنه لم يجمع على المحصن الرجم والجلد .
- * أنه لم يوقع الفرقة بينها وبين زوجها بالزنا .
- * أنه لم يشترط عليها فى الإقرار والاعتراف بالزنا التكرار، إنما علق الفعل والحكم بوجود الاعتراف وحسب .
- * جواز الوكالة فى إقامة الحدود .
- * لا يجب على الإمام حضور المرجوم بنفسه .
- * قبول خبر الواحد .
- وزاد على هذه الفوائد والتنبيهات المستفادة الإمام ابن قيم الجوزية^(٢) بعض الأمور المعتمدة نوجزها بتصرف فيما يلى :
- * إقرار زائل العقل كالمجنون والسكران، ملغى لا عبرة به .
- * جواز إقامة الحد فى المصلى، وهذا لا يتعارض مع نهيه أن تقام الحدود فى المساجد .

(١) من شرح سنن أبى داود المسمى «معالم السنن» للخطابى (٤/ ٥٩٢ - ٥٩٤) بتصرف .

(٢) زاد المعاد (٥/ ٣٢ - ٣٥) بتصرف واختصار .

* للإمام أن يصرح باسم الوطاء الخاص به عند الحاجة إليه، كالسؤال عن الفعل.

* لا يسقط الحد على جاهل العقوبة إذا كان عالماً بالتحريم.

* أن الحد لا يقام على الحامل، وأن المرأة يحفر لها دون الرجل، وأن الإمام لا يجب عليه أن يبدأ بالرجم.

* أنه لا يجوز سب أهل المعاصي إذا تابوا، وتجاوز الصلاة على المقتول في حد الزنا^(١).

* إذا كان الحكم حقاً محضاً لله لم يشترط الدعوى به عند الحاكم.

* * *

الحكم على أهل الكتاب بحكم الإسلام في الحدود

أخرج الشيخان في الصحيحين وغيرهما أن اليهود جاءوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فذكروا له أن رجلاً منهم وامرأة زنيا، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « ما تجدون في التوراة في شأن الرجم؟ » فقالوا: نفضحهم ويجلدون، فقال عبد الله بن سلام: كذبتُم إن فيها الرجم، فأتوا بالتوراة فنشروها، فوضع أحدهم يده على آية الرجم، فقرأ ما فيها، وما بعدها، فقال له عبد الله بن سلام: ارفع يدك، فرفع يده، فإذا فيها آية الرجم، فقالوا: صدق يا محمد، إن فيها الرجم، فأمر بهما رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجما^(٢).

(١) وكذلك إذا استقال المقر في أثناء الحد وفرَّ، تُرك ولم يتم عليه الحد، قيل: لأنه رجوع، وقيل بل لأنه توبة قبل تكميل الحد، فلا يقام عليه كما لو تاب قبل الشروع فيه. وهذا هو المختار عند ابن تيمية - رحمه الله - وتبعه عليه تلميذه ابن قيم الجوزية.

(٢) البخارى (١٢/١٤٨، ١٤٩) ومسلم (١٦٩٩) والترمذى في جامعه الصحيح (١٤٣٦) وأبو داود (٥٩٣/٤) - (٤٤٤٦/٥٩٥) و(٤٤٤٩) وموطأ الإمام مالك. وانظر الزاد (٣٥/٥).

ما فى هذه الواقعة من عظات مستفادة

- * إن الحكم فى أهل الذمة عندنا بكون بحكم الإسلام وليس بغيره .
- * قبول شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض، إذ إن الزانيين لم يقرأ، ولم يشهد عليهما المسلمون .
- لكن ثبت فى سنن أبى داود^(١) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا بالشهود؛ فعاءوا بأربعة، فشهدوا أنهم رأوا ذكره فى فرجها مثل الميل فى المكحلة، فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم برجمهما .
- * تضمنت الحكومة الاكتفاء بالرجم، وأن لا يجمع بينه وبين الجلد .
- * ثبوت أنكحة أهل الكتاب، وبناء على ذلك ثبوت طلاقهم، وظهارهم، وإيلاؤهم .
- * أن نكاح أهل الكتاب يوجب التحصين، إذ لو أن مسلماً تزوج يهودية أو نصرانية ودخل بها ثم زنا، كان عليه الرجم^(٢) . كذلك فإن الذمى يحصن الذمية .
- لكن أبا حنيفة ذهب إلى أن الكتابية لا تحصن المسلم، ولهذا ذهب من ذهب إلى أنه صلى الله عليه وسلم حكم بينهما بحكم التوراة^(٣)، ولم يحملهما على حكم الإسلام، وهذا وهم مدفوع، وداحض مردود .
- وقد جاءه صلى الله عليه وسلم القوم مستفتين طمعاً فى أن يرخص لهم فى ترك الرجم ليعطلوا حكم التوراة .
- * فى الحكومة يستفاد أيضاً أن المرجوم لا يشد ولا يربط، ولو كان مربوطاً لم يمكنه أن يحنا عليها ويقيها الحجارة .

(١) سنن أبى داود (٤/ ٦٠٠، ٦٠١/ ٤٤٥٢) .

(٢) وهو قول الزهرى، وذهب إليه الشافعى . راجع أيضاً الخطابى فى «شرح معالم السنن» .

(٣) الرجم ثابت فى كتاب الله تعالى، فى قوله جل شأنه: ﴿يا أهل الكتاب قد جاءكم رسول لكم كثيراً مما كنتم تخفون من الكتاب﴾ المائدة ١٥ .

وقال الزهرى: بلغنا أن هذه الآية نزلت فيهم ﴿إنا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبيون الذين أسلموا﴾ كان النبي صلى الله عليه وسلم منهم . راجع أبا داود (٤/ ٥٩٨/ ٤٤٥٠ و ٤٤٥١) .

قضاؤه صلى الله عليه وسلم فى الرجل يزنى بجارية امرأته^(١)

ورد فى السنن الأربعة، ومسند الإمام أحمد بن حنبل من حديث قتادة عن حبيب ابن سالم، أن رجلاً يقال له: عبد الرحمن بن حُنين، وقع على جارية امرأته، فرفع إلى النعمان بن بشير، وهو أمير على الكوفة، فقال: لأقضين فيك بقضية رسول الله صلى الله عليه وسلم، إن كانت أحلتها لك جلدتك مائة جلدة، وإن لم تكن أحلتها، رجمتك بالحجارة، فوجدوه أحلتها له، فجلده مائة^(٢).

حد الزنا دون حد القذف

قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم على من أقر بالزنا بامرأة معينة بحد الزنا، ولم يقر عليه حد القذف. فقد جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم؛ فأقر عنده أنه زنى بامرأة سماها، فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المرأة فسألها عن ذلك، فأنكرت أن تكون زنت، فجلده الحد وتركها^(٣).

قال المنذرى: هذا الرجل، هو أبو اليسر، كعب بن عمرو، وقيل غير ذلك.

(١) زاد المعاد (٣٧/٥) بتصرف.

(٢) قال أبو عيسى (١٤٥١): فى إسناده هذا الحديث اضطراب، سمعت محمداً يعنى البخارى يقول: لم يسمع قتادة من حبيب بن سالم هذا الحديث، إنما رواه عن خالد بن عرفة وأبو بشر لم يسمعه من حبيب بن سالم، إنما رواه عن خالد بن عرفة. وقال النسائى (١٢٤/٦): هو مضطرب، وقال الرازى: «إن خالد بن عرفة مجهول». أهد.

(٣) أبو داود فى السنن (٤٤٦٦/٦١١/٤) من حديث سهل بن سعد. كما ذكره أيضاً (٤٤٦٧/٦١١/٤) من حديث ابن عباس - رضى الله عنهما - . وفيه أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم، فأقر أنه زنى بامرأة أربع مرات، فجلده مائة جلدة وكان بكراً، ثم سأله البيهق على المرأة، فقالت: كذب والله، يارسول الله، فجلده حد الفرية ثمانين جلدة. وقد نسب المنذرى للنسائى، وقال النسائى: «هذا حديث منكر».

وقد قضى صلى الله عليه وسلم في الأمة إذا زنت، ولم تحصن بالجلد، لكن قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَحْصَنَ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾^(١).

أما قوله تعالى في الإماء، فهذا نص في أن حدها بعد التزويج نصف حد الحرة من الجلد، وأما قبل التزويج فأمر بجلدها.

وقد ذكر ابن القيم قولين مشهورين أحدهما أن هذا هو الحد، وللسيد إقامته قبل التزويج، ولكن بعد التزويج لا يقيمه إلا الإمام.

والثاني: أن جلدها قبل الإحصان هو تعزير وليس حداً^(٢).

وفى لفظ الإمام مسلم بن الحجاج: «إذا زنت أمة أحدكم فتيين زناها، فليجلدها الحد ولا يثرب عليها، ثم إن زنت الثالثة، فتيين زناها، فليبيعها ولو بحبل من شعر» وفى رواية لمسلم أيضاً: «ثم ليبيعها فى الرابعة».

وفى لسان الشارع يدخل لفظ الحد تحت مسمى التعزير. كما ورد فى قوله عليه الصلاة والسلام: «لا يضرب فوق عشرة أسواط إلا فى حد من حدود الله تعالى»^(٣).

بقول الإمام ابن قيم الجوزية: لا بد أن يخالف حالها بعد الإحصان حالها قبله، وإلا لما كان للتقييد فائدة.

وربما يقال حدها قبل الإحصان حد الحرة، وبعده نصفه، وهذا باطل قطعاً، وأما أن يقال: جلدها قبل الإحصان تعزير، وبعده حد وهذا أقوى^(٤).

(١) النساء (٤/٢٥).

(٢) وليس يبطل هذا ما رواه مسلم فى صحيحه من حديث أبى هريرة رضى الله عنه مرفوعاً: «إذا زنت أمة أحدكم، فليجلدها ولا يعيرها ثلاث مرات، فإن عادت فى الرابعة فليجلدها وليبيعها ولو بصفير» وفى لفظ «فليضربها كتاب الله»، أبو داود (٤/٦١٤/٤، ٤٤٧٠، ٤٤٧١).

(٣) البخارى (٢/١٥٧) ومسلم (٨/١٧٠) وأبو داود فى السنن (٤/٦٢٩/٤٤٩١) كما أخرجه الترمذى (١٤٦٣) وابن ماجه (١/٢٦٠) ونسبه المنذرى للنسائى أيضاً.

(٤) زاد المعاد (٥/٤٤). بتصرف.

وقد قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم فى مريض زنى، ولم يحتمل إقامة الحد عليه بأن يؤخذ له عثكال^(١) فيه مائة شمراخ، فيضرب بها ضربة واحدة^(٢).
كان هذا الرجل المريض اسمه: ميسرة الطهوى الكوفى.

قضاؤه صلى الله عليه وسلم بحد القذف

حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بحد القذف، وكان ذلك عندما نزلت براءة زوجته - أم المؤمنين عائشة رضى الله عنها - من السماء.
لقد جلد حسان بن ثابت، ومسطح بن أثاثه، وقيل حمنة بنت جحش^(٣).
فقد ورد عن عائشة رضى الله عنها قالت: لما نزل عذرى قام النبى صلى الله عليه وسلم على المنبر؛ فذكر ذلك وتلا - تعنى القرآن - فلما نزل من المنبر، أمر بالرجلين، والمرأة فضربوا حدّهم^(٤).

وقد حكم صلى الله عليه وسلم فى شارب الخمر بالضرب بالجريد والنعال، فضربه أربعين، وتبعه فى ذلك أبو بكر رضى الله عنه على الأربعين ضربة^(٥).
ثم يقول أنس بن مالك رضى الله عنه فى الحديث السابق: «فلما ولى عمر رضى الله عنه دعا الناس، فقال لهم: إن الناس قد دنّوا من الريف، وقال مسدد: من القرى

(١) العثكال: عذق النخلة، وهو كل غصن من أغصانها، أما الشمراخ: هو الذى عليه البسر.

(٢) والخبر أخرجه أبو داود (٤٤٧٢/٤) وقد نسب المنذرى للنسائى، كما رواه ابن ماجه (٢٥٧٤) والإمام أحمد فى المسند (٢٢٢/٥).

(٣) أخرجه أبو داود فى السنن (٤٤٧٤/٦١٩/٤، ٤٤٧٥).

(٤) أبو داود (٤٤٧٤/٦١٨/٤) والترمذى (٣١٨٠) وابن ماجه (٢٥٦٧)، ونسبه المنذرى للنسائى أيضاً، وقال الترمذى: «هذا حديث حسن غريب».

(٥) متفق عليه، رراه الشيخان فى الصحيحين. البخارى (٥٤/١٢) ومسلم (١٧٠٦) والترمذى (١٤٤٣) وأبو داود (٤٤٧٩/٦٢١/٤). والجريد: سعف النخل.

والريف، فما ترون في حد الخمر؟ فقال له: عبد الرحمن بن عوف، نرى أن تجعله كأخف الحدود، فجلد فيه ثمانين^(١).

حكمه صلى الله عليه وسلم في السارق

ورد في الحديث الصحيح عن ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع في ثلاثة دراهم.

كما ذكر أبو داود من أنه عليه الصلاة والسلام قطع في مجن ثمنه ثلاثة دراهم^(٢). وكذلك قضى بأن لا تقطع اليد في أقل من ربع دينار^(٣).

وثبت أنه صلى الله عليه وسلم قال: «اقطعوا في ربع دينار، ولا تقطعوا فيما هو أدنى من ذلك»^(٤).

وثبت أيضاً في سنن أبي داود، عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع يد رجل في مجن قيمته دينار أو عشرة دراهم^(٥). وإلى هذا ذهب أبو حنيفة وأصحابه، وجعلوا حداً فيما يقطع فيه اليد، وهو قول سفيان الثوري، وقد روى ذلك عن ابن مسعود رضى الله عنه^(٦).

(١) مصنف عبد الرزاق (١٣٥٤٨) بسند فيه انقطاع. وقد ذكر علي رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم «جلد في الخمر أربعين، وأبو بكر أربعين، وكمّلها عمر ثمانين» مسلم (١٧٠٧) وأبو داود (٤٤٨٠/٦٢٢/٤) وفيه أيضاً قوله: «... وكل سنة، وهذا أحبُّ إلى».

(٢) البخارى (٩٣/١٢)، ٩٤، ومسلم (١٦٨٦) وأبو داود (٤٣٨٥/٥٤٧/٤) والترمذى (١٤٤٦) والنسائى (٧٦/٨).

(٣) البخارى (٨٩/١٢) ومسلم (١٦٨٤) وأبو داود (٤٣٨٥/٥٤٧/٤) والترمذى (١٤٤٥).

(٤) المسند (٨٠/٦).

(٥) أبو داود (٤٣٨٧/٥٤٨/٤).

(٦) قال الخطابى: وهذا حكم تنفيذ، ونس في موضع التحديد؛ لأنه إذا كان السارق مقطوعاً في ربع دينار، فلا أن يكون مقطوعاً في دينار أولى، وكذلك إذا قطع في ثلاثة دراهم يبلغ قيمتها ربع دينار، فهو بأن يقطع في عشرة دراهم أولى. أهد.

وعن عائشة رضى الله عنها أنها قالت: لم تكن تقطع يد السارق فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فى أدنى من ثمن المجن، ترس أو جحفة، وكان كل منها ذا ثمن^(١).

وقد أخرجه الشيخان فى الصحيحين، فهو متفق عليه.

وصح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال: «لعن الله السارق يسرق الحبل فتقطع يده، ويسرق البيضة؛ فتقطع يده»^(٢). قيل: إن هذا إخبار بالواقع، أى إنه يسرق هذا فيكون سبباً لقطع يده بتدرجه إلى ما هو أكبر منه.

أما جاحد العارية فهو موزور أثيم كالسارق، عليه ما على السارق من حد. ثبت فى سنن أبى داود أنه صلى الله عليه وسلم أمر بامرأة مخزومية كانت تستعير المتاع فتحجده بقطع يدها^(٣).

وورد هذا الحديث بزيادة: وأن النبى صلى الله عليه وسلم قام خطيباً فقال: «هل من امرأة تائبة إلى الله عز وجل ورسوله، ثلاث مرات، وتلك شاهدة، فلم تقم ولم تتكلم، ورواه ابن عنج عن نافع عن صفية بنت أبى عبيد، قال: فشهد عليها.

وقد حكم صلى الله عليه وسلم بإسقاط القطع عن المنتهب، والمختلس، وخائن الودیعة^(٤). فقد قال عليه الصلاة والسلام: ليس على المنتهب قطع، ومن انتهب نهبه مشهورة فليس منا»^(٥).

وورد فى الجامع الصحيح بسنده من حديث جابر بلفظ: «ليس على خائن، ولا منتهب ولا مختلس قطع»^(٦).

(١) البخارى (٨٩/١٢) ومسلم (١٦٨٤).

(٢) البخارى (٩٤/١٢) ومسلم (١٦٨٧).

وقد قيل هذا حبل السفينة، وبيضة الحديد، وقيل بل كل حبل وبيضة.

(٣) أبو داود (٤٣٩٥/٥٥٥/٤) وقد قال الإمام أحمد رضى الله عنه بهذه الحكومة، ولم يثبت معارض لها.

(٤) أبو داود (٤٣٩١/٥٥٢/٤) وأبو عيسى فى الجامع الصحيح (١٤٤٨) والنسائى (٨٩/٨) وابن ماجه (٢٥٩١).

(٥) كذا فى سنن أبى داود.

(٦) الترمذى (١٤٤٨) وقال أبو ع: «هذا حديث حسن صحيح» والعمل على هذا عند أهل العلم» أهـ. بتصرف.

قال الإمام ابن قيم الجوزية: أما جاحد العارية فيدخل في اسم السارق شرعاً؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم لما كلموه في شأن المستعيرة الجاحدة، قطعها، وقال: «والذى نفسى بيده، لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها»^(١).

ثم إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أسقط القطع عن سارق الثمر والكثر، وحكم أن من أصاب منه شيئاً بفمه وهو محتاج، فلا شيء عليه، ومن خرج منه بشيء فعليه غرامة مثليه والعقوبة، ومن سرق منه شيئاً في جرينه وهو بيدره، فعليه القطع إذا بلغ ثمن المجن^(٢).

وقضى صلى الله عليه وسلم في الشاة التى تؤخذ من مراتعها بثمنها مرتين، وضرب نكال، وما أخذ من عطنه ففيه القطع إذا بلغ ثمن المجن^(٣).

وقد قطع سارقاً سرق تُرساً من صغة النساء في المسجد^(٤).

كما قضى صلى الله عليه وسلم بقطع سارق رداء صفوان بن أمية، وهو نائم عليه في المسجد، فأراد صفوان أن يهبه إياه، أو يبيعه منه فقال: «هلا كان قبل أن تأتيني به»^(٥).

ومن هذا القضاء الذى قضى به صلى الله عليه وسلم فى قضية صفوان يستفاد أن الحرز معتبرٌ فى الأشياء حسب ما تعارف الناس فى حرز مثلها، من حيث إن النائم فى المسجد الذى ينتابه الناس، ولا يحجب عن دخوله أحد، لا يقدر من الاحتراز والتحفظ فى ثوبه على أكثر من أن يبسطه فينام عليه، أو يتوسده فيضع رأسه عليه، أو يشد طرفه عليه، أو نحو ذلك، فإذا ما اغتاله مغتال، أو اجتاحه مجتاح فذهب به

(١) زاد المعاد (٥٠/٥) بتصرف.

(٢) أبو داود (٤/٥٥٠/٤٣٩٠) والترمذى (١٤٤٩).

(٣) ابن ماجه (٢٥٩٦) والنسائى (٨/٨٦).

(٤) أبو داود (٤/٥٤٨/٤٣٨٦) والنسائى (٨/٧٧).

(٥) أبو داود (٤/٥٥٣/٤٣٩٤) والنسائى (٨/٦٨ - ٧٠) وهو صحيح الإسناد، وأخرجه كذلك ابن ماجه فى السنن (٢٥٩٥).

كان سارقاً له من حرز، يجب عليه ما يجب على سارق الأموال من الخزائن المستوثق منها بالأغلاق والأقفال^(١).

لطائف مستفادة من هذا القضاء وهذه الحكومة

ثبت من هذا القضاء الاحتجاج في هذه المسألة ونظائرها بالمشهود المتعارف عليه بين الناس، والمعمول به في أعرفهم، مع النظر إلى سيرة الناس وعاداتهم في إحراز أنواع الأموال على اختلاف أماكنها، فكل ما كان مأخوذاً مستولياً عليه من حرز مثله، وكان مبلغه بالغاً نصاب القطع، كان قطع يد سارقه واجباً نفاذه.

ثم إن الملحوظ المستنبط المستفاد أن المسروق منه لو وهب السارق من المتاع المسروق شيئاً، أو وهبه منه، أو أبرأه منه قبل أن يرفعه إلى الإمام سقط عنه القطع، وكان هذا الإبراء دارئاً لحد القطع^(٢).

وقد درأ صلى الله عليه وسلم الحد عن عبد من رقيق الخمس سرق من الخمس، وقال: " مال الله سرق بعضه بعضاً"^(٣).

ورفع إليه سارق فاعترف، ولم يوجد معه متاع، فقال له: «ما إخاله سرق» قال: بلى، فأعاد عليه مرتين أو ثلاثاً، فأمر به فقطع^(٤).

(١) قال الإمام الخطابي: ويدخل في ذلك من أخرج متاعاً من جوالق، أو حل بغيراً من قطار، أو أخذ متاعاً من فسطاط مضروب، أو من خيمة، ضربها صاحبها فنام فيها، أو على بابها، فهذا كله حرز.
(٢) وذهب مالك والشافعي وأحمد بن حنبل: لا يسقط القطع، وإن وهب منه المتاع، أو باعه منه أو أبرأه. وقال أبو حنيفة وأتباعه: إذا وهب له السرقة لم يقطع، مع ملاحظة أن أبا حنيفة لم يذكر أكان ذلك قبل عرضه على الإمام أم بعده.

(٣) أخرجه ابن ماجه (٢٥٩٠) وفي سننه ضعف.

(٤) أبو داود (٥٤٢/٤) والسنائي (٤٣٨٠) وابن ماجه (٢٥٩٧) وفي سند هذا الحديث مقال، إذ في سننه مجهول، والحديث الذي شأنه كهذا لم يكن حجة، ولا يجب الحكم به.

وقد ورد التلقين في الحديث مرتين أو ثلاثاً، حتى يستيقن من وقوع الجريمة، وحتى يكون هناك متسع ومناوح لطارىء يدرء به الحد، إذ إن الستر على المسلم واجب، وأنه كما قال صلى الله عليه وسلم: الحدود مدروءة بالشبهات إذ قال في الحديث الثابت الصحيح: «ادرءوا الحدود بالشبهات».

وقد رفع إليه صلى الله عليه وسلم آخر، فقال: «ما إخاله سرق» فقال: بلى، فقال: «أذهبوا به فاقطعوه، ثم احسموه، ثم ائتوني به» فقطع، ثم أتى به النبي صلى الله عليه وسلم، فقال له: "تب إلى الله" فقال: تبت إلى الله، فقال: «تاب الله عليك»^(١).

وفي الجامع الصحيح ثبت أنه صلى الله عليه وسلم قطع سارقاً، وعلق يده في عنقه^(٢). وقال أبو عيسى: «هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث عمر بن علي المقدمي، عن الحجاج بن أرطاة»^(٣) أ هـ.

قضاؤه على من اتهم رجلاً بسرقة^(٤)

ثبت أن قوماً سُرِقَ لهم متاع، فاتهموا ناساً من الحفاكة، فأتوا النعمان بن بشير صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم، فحبسهم أياماً، ثم خلّى سبيلهم؛ فأتوه فقالوا: خلّيت سبيلهم بغير ضرب ولا امتحان، فقال: ما شئتم، إن شئتم أن أضربهم، فإن خرج متاعكم فذاك، وإلا أخذت من ظهوركم مثل الذي أخذت من ظهورهم، فقالوا: هذا حكمك؟ فقال: حكم الله وحكم رسوله^(٥).

(١) راجع ابن قيم الجوزية (٥٢/٥).

(٢) أخرجه الترمذی (١٤٤٧) كذا أبو داود في السنن (٤/٥٦٧/٤٤١١) والنسائي وابن ماجه في السنن (٢٥٨٧).

(٣) وقال النسائي: «الحجاج بن أرطاة ضعيف، لا يحتج بحديثه» أ هـ.

(٤) زاد المعاد (٥٢/٥) بتصرف.

(٥) أخرجه أبو داود في السنن (٤/٥٤٥/٤٣٨٢) وقال أبو داود: «إنما أرهبهم بهذا القول، أى لا يجب الضرب إلا بعد الاعتراف» أ هـ.

فوائد ولطائف مستفادة من قضائه وحكمه صلى الله عليه وسلم على وجه العموم

- ١ - لا يكون القطع فى أقل من ثلاثة دراهم، أو ربع دينار حسب ما ورد ذكره من أحكام وأفضية.
- ٢ - جواز لعن الأنواع دون الأعيان، إذ يجوز لعن أصحاب الكبائر بأنواعهم دون أعيانهم، كما لعن السارق ولعن آكل الربا وموكله، ولعن شارب الخمر وعاصرها، ونهى عن لعن عبد الله بن حمار وقد شرب الخمر، فقد يكون اللعن مدفوعاً مدحوضاً مرحوضاً بتوبة صادقة، أو حسنات ماحية يمحو الله بها الخطايا، أو بابتلائه بإصابات مكفرة؛ بالصبر عليها، أو بتدارك عفو الله تعالى.
- ٣ - قطع جاحد العارية واعتباره سارقاً شرعاً، وقطعه كما السارق.
- ٤ - سد الذرائع التى تؤدى إلى الكبائر والآثام إذ إنه صلى الله عليه وسلم أخبر أن سرقة الحبل والبيضة لا تدعه حتى تقطع يده، لما تعود ذلك وصار مدمناً للسرقة بسبب إغراقه فى السرقة.
- ٥ - من سرق شيئاً لا قطع فيه ضوعف عليه الغرم، وهذا منصوص عليه عند أحمد، كما قضى صلى الله عليه وسلم به فى سرقة الثمار المعلقة، وسرقة الشاة من المرتع.
- ٦ - أن المسجد حرز لما يعتاد وضعه فيه، لذلك يقطع من سرق من حصيره، وزرابيه، وقناديله، وغير ذلك.
- ٧ - يجوز اجتماع التعزير مع الغرم، وهو جمع بين عقوبتين: مالية وبدنية.
- ٨ - الإنسان حرز لثيابه ولفراشه الذى هو نائم عليه أينما كان سواء فى المسجد أو غيره.
- ٩ - اعتبار الحرز حيث إنه صلى الله عليه وسلم أسقط القطع عن سارق الثمار

من الشجرة، وأوجبه على سارقه من الجرين، وعزا أبو حنيفة هذا إلى إسراع الفساد إليه، ونقصان مآلته وجعل هذا أصلاً عاماً في نظائره وأشباهه. وقد دفع الجمهور رأى أبى حنيفة بقولهم إن في الأمر ثلاث حالات:

* الأولى لا شيء فيها وهو ما إذا أكل منه بغيه.

* الثانية يضرب فيها من غير قطع، وهو إذا ما أخذه من شجرة وأخرجه، وحالة يقطع فيها، وهو إذا ما سرقه من بيدره، فإن العبرة للمكان والحرز وليست لليوسنة والرطوبة.

١٠ - إثبات العقوبات المالية، ولها دلائل وشواهد غير منقوضة ولا معارضة.

١١ - المطالبة في المسروق شرط في القطع، ولو أنه وهبه إياه، أو باعه سقط القطع لكن ذلك يكون مشروطاً بأن يتم رفعه إلى الإمام.

١٢ - من سرق من شيء له فيه حق، لا قطع عليه فيه.

١٣ - لا يقطع إلا بإقرار مرتين، أو بشهادة شاهدين.

١٤ - التعريض للسارق بعدم الإقرار، وبالرجوع عنه.

١٥ - يجب على الإمام حسمه بعد القطع لئلا يتلف.

١٦ - تعليق يد السارق في عنقه تنكيلاً له وبه ليكون عبرة لغيره.

١٧ - ثبوت القصاص في الضربة بالسوط والعصا ونحوهما.

١٨ - إذا لم يظهر عند المتهم شيء مما كان متهماً به أو مشكوكاً فيه بسببه، تجب تخليته، وإن رضى المدعى بضرب المتهم فإن خرج ماله عنده، وإلا ضرب هو مثل ضرب من اتهمه إن أجيب إلى ذلك، وهذا كله مع أمارات الريبة.

١٩ - يجوز ضرب المتهم إذا اعتورته وأحاطت به أمارات الريبة والظنة، وقد عاقب وحبس صلى الله عليه وسلم في تهمة.

من شتم أو سب النبي صلى الله عليه وسلم من مسلم أو ذمى أو معاهد

قضى صلى الله عليه وسلم بإهدار دم أم ولد الأعمى لما قتلها مولها على السب^(١)، وقد ورد ذلك من حديث ابن عباس قال: إن أعمى كانت له أم ولد تشتم النبي صلى الله عليه وسلم، وتقع فيه^(٢) فينهاها فلا تنتهى، ويزجرها فلا تنزجر، قال: فلما كانت ذات ليلة، جعلت تقع فى النبي صلى الله عليه وسلم وتشتمه، فأخذ المغول^(٣) فوضعه فى بطنها واتكأ عليها فقتلها، فوقع بين رجلها طفل، فلطخت ما هناك بالدم، فلما أصبح ذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله، أنا صاحبها، كانت تشتمك وتقع فيك، فأنهاها فلا تنتهى، وأزجرها فلا تنزجر، ولى منها بتان مثل اللؤلؤتين، وكانت بى رفيقة فلما كان البارحة جعلت تشتمك وتقع فيك، فأخذت المغول فوضعته فى بطنها، واتكأت عليها حتى قتلها، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «ألا اشهدوا أن دمها هدر».

ثم إنه صلى الله عليه وسلم قتل جماعة من اليهود كانوا سبوه وآذوه، وقد آمن الناس^(٤) يوم الفتح ما خلا نفرأ آذوه وهجوّه^(٥).

وفى سنن النسائي أنه صلى الله عليه وسلم لما كان يوم مكة آمن الناس إلا أربعة نفر وامرأتين، وقال: «اقتلوهم وإن وجدتموهم متعلقين بأستار الكعبة»^(٦).

(١) أخرجه أبو داود فى السنن (٤/٥٢٨/٤٣٦١) والنسائي (١٠٧/٧) وهو صحيح سنداً ومتناً. ذلك لأن من سبه صلى الله عليه وسلم أو يشتمه يكون مرتدأً فيجب عليه القتل ويكون دمه مهدرأً، ما لم يسلم، فإن الإسلام يجب ما قبله والتوبة تهدم ما قبلها.

(٢) تقع فيه: تستطيل عليه بالشتم والسب.

(٣) المغول: شبه المشعل، ونصله دقيق ماض.

(٤) آمن الناس: أعطاهم أماناً.

(٥) كانوا أربعة نفر وقيل: أربعة رجال وامرأتان.

(٦) يقصد هنا: عكرمة بن أبى جهل، وعبدالله بن خطل، ومقيس بن صبابه، وعبدالله بن سعد بن أبى السرح.

وفى الحديث المتفق عليه ثبت قوله صلى الله عليه وسلم: «من لكعب بن الأشرف، فإنه قد آذى الله ورسوله»^(١) وأهدر دمه ودم أبى رافع.

وقد أعاذ الله الصحابة من مخالفة أمره وحكم رسوله صلى الله عليه وسلم؛ فعملوا به من بعده من غير تكبر ولا مخالف.

وكانت ثمة امرأة يهودية تشتم رسول الله صلى الله عليه وسلم، وتقع فيه، فخنقها رجلٌ حتى ماتت؛ فأبطل رسول الله صلى الله عليه وسلم دمها.^(٢)

ولشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحرانى الدمشقى كتاب قيم نفيس اسمه «الصارم المسلول على شاتم الرسول» قرر فيه وجوب قتل شاتم الرسول.

ذكر ابن تيمية فيه أن امرأة هجت النبی صلى الله عليه وسلم فقال: من لى بها؟ فقال رجل من قومها: أنا، فنهض فقتلها، فأخبر النبی صلى الله عليه وسلم، فقال: لا ينتطح فيه عنزان» أهد.

وعلى هذا فإن إجماع الصحابة معقود من غير مخالف ولا تكبر.

وشاتم الرسول صلى الله عليه وسلم مرتد، لذلك لا بد من استتابته، فإن رجع وعكم، وإلا قتل.

وذكر الإمام أحمد عن ابن عمر -رضى الله عنهما- أنه مر به راهب، فقيل له: هذا يسب النبی صلى الله عليه وسلم، فقال ابن عمر رضى الله عنهما: لو سمعته لقتلته، إنا لم نعطهم الذمة على أن يسبوا نبينا.

وهذا لا يتعارض مع مواقف العفو والصفح حال حياته وإبان كان مأموراً بالعفو فى أول الأمر حيث عفا وترك قتل من قدح فى عدله بقوله: «اعدل، فإنك لم تعدل»^(٣) كذا ترك قتل من طعن فى حكمه بقوله: «أن كان ابن عمك»^(٤) والذى طعن

(١) البخارى (٢٥٩/٧) ومسلم (١٨٠١).

(٢) أخرجه أبو داود (٤٣٦٢/٥٢٩/٤) عن على رضى الله عنه. وفى نسخة المنذرى (فخفقها). والخفق: الضرب بشيء عريض، يقال: خفق الرجل بالسيف يخفقه - بكسر الفاء وضمها - إذا ضربه به ضربة خفيفة.

(٣) مسلم فى الصحيح (١٠٦٣).

(٤) البخارى (٢٧/٥) و(١٩١/٨) ومسلم (٢٣٥٧).

فى قصده بقوله: «يقولون إنك تنهى عن الغى، وتستخلى به»^(١).
وليس هناك تعارض بين الأمر بقتل فريق ممن استطالوا عليه، ولا بين الذين عفا عنهم وترك قتلهم، إذ إن ذلك موقوف عليه الحق فيه، وله أن يستوفيه أو أن يعفو.
وكان التأليف بين أشتات القلوب، وجمع الكلمة وراء هذا الترك، وحتى لا يقال: إن محمداً يقتل أصحابه^(٢).

حكمه صلى الله عليه وسلم فيمن سمه

ثبت أن يهودية سمته صلى الله عليه وسلم فى شاة، فأكل منها لقمة، ثم لفظها، وأكل معه بشر بن البراء، فعفا عنها النبى صلى الله عليه وسلم.
وحديث هذه الشاة المسمومة ثابت صحيح سنداً ومتناً فلا خلاف عليه^(٣).
وقيل إنه صلى الله عليه وسلم أمر بقتلها، وأمره صلى الله عليه وسلم بقتلها^(٤)
كما ورد فى سنن أبى داود، من حديث مرسل، (أى سقط منه الصحابى)، وهو خبر يتعارض شكلاً مع الحديث الصحيح الوارد فى صحيح البخارى ولا بد من التوفيق بين الحديثين، حيث إن كلا الحديثين صحيح. فلعل العفو عنها كان فى البداية، ثم لما مات بشر بن البراء، راوى حديث صحيح البخارى الذى فيه العفو عنها أمر بقتلها، والله أعلم.

وفى سنن أبى داود: «فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتلها، ثم قال فى وجعه الذى مات فيه: «ما زلت أجد من الأكلة التى أكلت بخير، فهذا أوان قطعت أبهرى»^(٥) أهـ.

(١) يستخلى به: ينفرد به.

(٢) هذا العفو أيضاً كان مخصوصاً به حال حياته صلى الله عليه وسلم، وما كان يشتد فى حقه مثلما يشتد فى حق الله، فإن من شتمه أو سبه يعتبر مرتدّاً خارجاً عن الدين ومالم تكن هناك ذرائع وراء ترك قتله، كان قتله واجباً.

(٣) أخرجه البخارى (٢٦١٧) والدارمى فى المقدمة (١١) والإمام أحمد فى المسند (٢١٨/٣).

(٤) أبو داود (٤٥١٤/٦٥٢/٤) وذكره أيضاً مرسل (٤٥١١/٦٥٠/٤).

(٥) الأبهر - يفتح فسكون - هو الشريان الأورطى المتصل بالقلب، يموت الإنسان إذا قطع هذا الشريان.

وفى الحديث دليل على أن من قدّم إلى غيره طعاماً مسموماً يعلم به دون آكله فمات به، أقيد منه.

حكمه صلى الله عليه وسلم فى الساحر

ذكر الإمام أبو عيسى فى جامعه الصحيح، عنه صلى الله عليه وسلم: «حد الساحر ضربة بالسيف»^(١) قال أبو عيسى: «هذا حديث لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه». أهـ.

وصح عن عمر رضى الله عنه أنه أمر بقتله^(٢). وصح عن حفصة رضى الله عنها أنها قتلت مدبرةً سحرتها، فأنكر عليها عثمان إذ فعلته دون أمره. وروى عن عائشة رضى الله عنها أيضاً أنها قتلت مدبرةً سحرتها، وروى أنها باعته.

بيد أنه صلى الله عليه وسلم لم يقتل من سحره من اليهود، فأخذ بذلك الشافعى وأبو حنيفة رضى الله عنهما، أما مالك وأحمد رحمهما الله، فإنهما يقتلانه.

ويرى بعض علماء الأئمة أن ساحر أهل الذمة لا يقتل، محتجين بأن النبى صلى الله عليه وسلم لم يقتل لبید بن الأعصم اليهودى حين سحره^(٣).

(١) الترمذى (١٤٦٠) وهو حديث موقوف على جندب بن عبد الله، وهذا هو القول الفصل، وهذا هو المعمول به عند بعض أهل العلم، من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم وغيرهم، وقول مالك بن أنس، وقال الشافعى: إنما يقتل الساحر إذا كان يعمل فى سحره ما يبلغ به الكفر، فإذا عمل عملاً دون الكفر فلا نرى عليه قتلاً. وصححه السيوطى فى الجامع الصغير (١/١٤٧).

(٢) الزاد (٦٢/٥).

(٣) هذا منصوص أحمد رحمه الله. ثم إن القائلين بأن ساحر أهل الذمة يقتل، برروا عدم قتل لبید بن الأعصم حين سحره، بأنه لم يقر بالسحر بل أنكره، كما أنه لم يقيم عليه بينة. راجع الموضوع أيضاً فى الزاد (٦٢/٥).

حكمه صلى الله عليه وسلم فى أول غنيمته كانت فى الإسلام وأول قتيل^(١)

لما بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد الله بن جحش ومن معه سرية إلى نخلة ترصد عيرا لقريش، وأعطاه كتاباً مختوماً، وأمره أن لا يقرأه إلا بعد يومين، فقتلوا عمرو بن الحضرمي، وأسروا عثمان بن عبد الله، والحكم بن كيسان، وكان ذلك فى الشهر الحرام، فعنفهم المشركون، ووقف رسول الله صلى الله عليه وسلم الغنيمه والأسيرين حتى أنزل الله سبحانه وتعالى: ﴿يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه قل قتال فيه كبير وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام وإخراج أهله منه أكبر عند الله﴾^(٢) فأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم العير والأسيرين، وبعثت إليه قريش فى فدائهما، فقال: لا، حتى يقدم صاحبانا - يعنى سعد بن أبى وقاص، وعتبه ابن غزوان، فإننا نخشاكم عليهما، فإن تقتلوهما؛ نقتل صاحبيكم، فلما قدما فاداهما رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثمان والحكم، وقسم الغنيمه. لكن ابن وهب ذكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ردَّ لهم الغنيمه، وودى القتل^(٣).

قضاؤه وحكمه صلى الله عليه وسلم فى الجاسوس

قصة حاطب بن أبى بلتعة^(٤) مشهورة فى كتب السيرة والتاريخ وقد بسط المؤرخون الكلام عليها، والقول فيها.

(١) زاد المعاد (٦٣/٥) بتصرف.

(٢) البقرة (٢١٧/٢).

(٣) الزاد (٦٤/٥) بتصرف.

(٤) هو حاطب بن أبى بلتعة، أحد أعلام الصحابة، وهو ممن عفا الله تعالى عنهم؛ لأنه شهد بدرًا، والبدريون مغفور لهم بنص حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد شهد الوقائع كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، كان من أقوى الرماة، وكان مبعوث النبي صلى الله عليه وسلم للمقوقس. راجع الإصابة (٣٠٠/١)

فلما جَسَّ حاطبٌ على رسول الله صلى الله عليه وسلم، والمسلمين، سأله عمر ابن الخطاب رضى الله عنه أن يضرب عنقه، فأبى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يمكنه من ذلك، وقال: «ما يدريك لعل الله أطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم، فقد غفرت لكم»^(١).

* * *

قضاؤه وحكمه صلى الله عليه وسلم فى الأسرى^(٢)

ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أقضية وأحكام مختلفة فى الأسرى فإنه قضى بالمن على بعضهم، وقضى بالقتل على البعض الآخر، وفادى البعض بالمال، وبأبدل بعضاً منهم بأسرى من المسلمين المأخوذين عند الأعداء، وقضى باسترقاق البعض من غير البالغين.

فإنه صلى الله عليه وسلم قتل من أسرى بدر عقبة بن أبى معيط^(٣)، والنضر بن الحارث، وقتل جماعة كثيرة من أسرى اليهود.

وثبت أنه صلى الله عليه وسلم فادى أسرى بدر بأربعة آلاف درهم إلى أربعمائة ألف درهم^(٤).

(١) لذلك فالبدريون الذين شهدوا بدرًا مغفور لهم، مهما بلغت ذنوبهم، وكذلك قال أمير الشعراء أحمد شوقي:

العلم بدرى أحلَّ لأهله ما يصنعون

(٢) زاد المعاد (٦٥/٥) بتصرف.

(٣) كان شديد الأذى للمسلمين، وقد لاقوا منه أذى غير محدود أول ظهور الإسلام وفى فجر الدعوة، وقد أسر المسلمون عقبة بن أبى معيط فى غزوة بدر، ثم قتلوه وصلبوه، ولذلك كان أول مصلوب فى الإسلام. راجع الروض الأثف للسهيلى (٧٦/٢) والكامل لابن الأثير (٢٧/٢).

(٤) أبو داود (٢٦٩١/١٣٩/٣) وقد نسب المنذرى للنسائى أيضاً

ورد أن رجلاً من العرب جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله شيئاً بين جبلين فكتب له بها فأسلم، ثم أتى قومه فقال لهم: أسلموا، فقد جئكم من عند رجل يعطى عطاء من لا يخاف الفاقة. وفى هذا أبلغ الرد على افتراء المفتريين الزاعمين أنه يفادى بالرجال ولا يفادى بالمال.

والثابت من الأحاديث المروية في هذا الصدد أن الإمام مخير في الأسارى البالغين، إن شاء مَنْ عليهم بغير فداء، وإن شاء فاداهم بمال معلوم، وإن شاء قتلهم أى ذلك كان أصلح، ومن أمر الدين وإعزاز الإسلام أوقع، وإلى هذا ذهب الشافعى وأحمد، والأوزاعى وسفيان الثورى.

وقال البعض: إن المن خاصٌ بالنبي صلى الله عليه وسلم وحده. لكن لا يكون التخصيص إلا بدليل، وغير ذلك غير مأخوذ على التخصيص طالما كان مفتقراً لهذا الدليل.

ثبت أيضاً أنه صلى الله عليه وسلم فادى جماعة منهم على تعليم جماعة من المسلمين الكتابة، وكان مَنْ على أبى عزة الشاعر يوم بدر، وقال فى أسارى بدر: «لو كان المطعم بن عدى^(١) حياً، ثم كلمنى فى هؤلاء التنتى^(٢) لأطلقتهم له»^(٣).

وفدى رجالاً من المسلمين بامرأة من السبى، استوهبها من سلمة بن الأكوع^(٤). ثم مَنْ على ثمامة بن أثال^(٥)، وخلي سراحه.

ونادى يوم فتح مكة فى أهل مكة: «ما تظنون أنى فاعل بكم؟ قالوا: أخ كريم وابن أخ كريم... قال: اذهبوا، فأنتم الطلقاء». وكان من الطلقاء أبو سفيان بن حرب وابنه معاوية وغيرهما من بنى عبد شمس وغيرهم.

إن الاختيار بين هذه الأحكام من قتل، وافتداء، وسبى، وامتنان وغيره متروك للإمام يقدره بقدره، حسب مصلحة المسلمين^(٦).

(١) هو المطعم بن عدى بن نوفل بن عبد مناف، قرشى، سيد ورئيس بنى نوفل فى الجاهلية، وزعيمهم فى حرب الفجار، وهو الذى أجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم عند انصرافه من أهل الطائف متوجهاً إلى مكة، وعمى فى كبره. ومات قبل وقعة بدر وله بضع وتسعون سنة فى العام الثانى للهجرة. راجع نسب قریش ١٩٨ و ٢٠٠ و ٤٣١.

(٢) التنتى: يعنى أسارى بدر.

(٣) البخارى (٢٤٩/٧).

(٤) مسلم (١٧٥٥).

(٥) البخارى (٦٨/٨، ٦٩) ومسلم (١٧٦٤).

(٦) فقد عاهد صلى الله عليه وسلم اليهود أول مقدمه المدينة، حاربه بنو قينقاع، فظهر عليهم، ومَنْ عليهم، ثم حاربه بنو النضير، فظفر بهم وأجلاهم، ثم حاربه وساجله بنو قريظة فقاتلهم وقتلهم، وأتى عليهم، ثم حاربه أهل خيبر، فأظهره الله عليهم وأقرهم فى أرض خيبر ما شاء سوى من هلك منهم وقتل.

هذه الأحكام الثابتة لم ينسخ منها شيء ألبتة .

ثم إن تحكيم سعد بن معاذ^(١) في بنى قريظة كان من حكم الله تعالى من فوق سبع سماوات، وهو يقضى بقتل مقاتل بنى قريظة، وسبى ذراريهم، وغنم أموالهم .
وقد أخبره صلى الله عليه وسلم بأن هذا هو حكم الله تعالى من فوق سبع سماوات .

وهذا الحديث متفق عليه أخرجه الشيخان في الصحيحين^(٢) .

حكمه صلى الله عليه وسلم في فتح خيبر

في فتح خيبر حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بإقرار اليهود فيها على شطر ما يخرج منها من ثمر أو زرع^(٣) .

وذكر الإمام ابن قيم الجوزية^(٤) أنه صلى الله عليه وسلم حكم بقتل بنى أبى الحقيق لما نقضوا الصلح بينهم وبينه، على أن لا يكتموا ولا يغيبوا شيئاً من أموالهم، فكتموا وغيبوا، وحكم بعقوبة المتهم بتغيب المال حتى أقر به .

حكمه صلى الله عليه وسلم في فتح مكة

حكم صلى الله عليه وسلم بالعفو والأمان على من أغلق بابه دونه، وكذا من دخل المسجد، ومن داخل دار أبى سفيان .

(١) هو سعد بن معاذ بن النعمان بن امرئ القيس، الأوسى الأنصارى، صحابى من المدينة، سيد الأوس وحامل لوائهم يوم بدر، مات سنة خمس من الهجرة وله سبع وثلاثون سنة. راجع الإصابة (٣١٩٧) وصفة الصفوة (١٨٠/١).

(٢) البخارى (١١٥/٦) ومسلم (١٧٦٨).

(٣) البخارى (٣٧٩/٤) ومسلم (١٥٥١).

(٤) زاد المعاد (٦٧/٥).

وفى ذات الوقت مع إشاعة أمان وتأمين من فعل ذلك، فقد حكم بقتل ستة نفر منهم: مقيس بن صبابه^(١)، وابن خطل، ومغنيان كانتا تغنيان بهجائه. حكم أيضا بأن لا يجهز على جريح، ولا يقتل مدبر، ولا يقتل أسير. ونادى فى بنى خزاعة أن يبذلوا سيوفهم فى بنى بكر إلى صلاة العصر، وكان هذا حكما منه عندما قال لهم: «يا معشر خزاعة، ارفعوا أيديكم عن القتل».

حكمه وقضاؤه صلى الله عليه وسلم فى قسمة الغنائم

فى كل مغازية، ثبت أنه صلى الله عليه وسلم كان حكم للفارس بثلاثة أسهم، وللراجل بسهم واحد.

وحكم عليه الصلاة والسلام بإخراج الخمس، وقد ذكر الواقدي أن أول خمس خمس فى غزوة بنى قينقاع بعد بدر بشهر وثلاثة أيام^(٢).

قال تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾^(٣) لذلك قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم الغنائم عن بواء^(٤) قبل أن ينزل: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِّن شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾^(٥).

(١) هو مقيس بن صبابه الذى ارتد بعد أن أظهر إسلامه، ثم ارتد بعد ذلك، فأهدر النبى صلى الله عليه وسلم دمه؛ فقتله المسلمون يوم فتح مكة سنة ثمان للهجرة. انظر سيرة ابن هشام (٤/٥٢، ٥٣).

(٢) وقضى حكمه صلى الله عليه وسلم، الذى نزلوا عليه أن يصالحهم على أموالهم، وتكون لهم النساء والذرية، وخمس أموالهم.

(٣) الأنفال ١. والأنفال: جمع نفل وهى الغنائم. انظر اختلاف أهل التأويل فى تفسيرها فى جامع البيان للطبرى (٩/١٤، ١٥).

(٤) بواء: سواء، أى أنه ساوى فيها بين الذين جمعوها، وبين الذين اتبعوا العدو، وبين الذين ثبتوا تحت الرايات.

(٥) الأنفال ٤١.

وثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قسّم أموال بنى النضير بين المهاجرين، وثلاثة من الأنصار: سهل بن حنيف^(١)، وأبى دجانة^(٢)، والحارث بن الصمة.

ولما كان طلحة بن عبيد الله، وسعيد بن زيد رضى الله عنهما بالشام، ولم يشهدا بدرًا، فقد قسّم لهما رسول الله صلى الله عليه وسلم سهميهما، فقالا: وأجورنا يا رسول الله، فقال: «وأجوركما».

وذكر الإمام ابن قيم الجوزية نقلاً عن ابن هشام، وابن حبيب أن أبا لبابة، والحارث بن حاطب، وعاصم بن عدى، خرجوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، فردّهم، وأمر أبا لبابة على المدينة، وابن أم مكتوم على الصلاة، وأسهم لهم.

* * *

ثم إن عثمان بن عفان رضى الله عنه، كان تخلف على امرأته رقية بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم، لمرضها، فضرب له رسول الله بسهمه، فقال: وأجرى يارسول الله، فقال: «وأجرك»^(٣).

والتقسيم للغائب مخصوص بالنبي صلى الله عليه وسلم، وليس لأحد من أمته أن يحذو في ذلك حذوه.

وقال الخطابي في شرح سنن أبى داود: هذا خاص لعثمان رضى الله عنه؛ لأنه كان ممرض ابنة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يسهم للنساء والصبيان والعبيد^(٤).

(١) هو سهل بن حنيف: صحابى من السابقين، شهد بدرًا وشهد المشاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، وآخى بينه وبين على بن أبى طالب، توفى بالكوفة سنة ثمان وثلاثين. الإصابة ت ٣٥٢٠، وذيل المذيل (١٤).

(٢) أبو دجانة: هو سماك بن خرشة، صحابى شجاع من الأبطال المغاوير، شهد بدرًا وثبت يوم أحد، واستشهد باليمامة سنة إحدى عشرة. انظر الإصابة ت ٣٧١ وثمار القلوب ٦٨.

(٣) أبو داود (٢٧٢٦/١٦٨/٣) وفيه أنه صلى الله عليه وسلم ضرب لعثمان بسهم ولم يضرب لأحد أبدًا غيره.

(٤) لكن كان يحذوهم من الغنيمة، لما ورد في سنن أبى داود (٢٧٢٧/١٦٩/٣) والترمذى في جامعه الصحيح (١٥٥٦) من أنه صلى الله عليه وسلم كان يحذو للنساء والمملوكين من الغنيمة، وكان النساء يداوين الجرحى، ويستقن الماء.

وقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالسلب كله للقاتل، ولم يخمسه. وقد ذكر هذا الإمام البخارى فى صحيحه إذ قال: «السلب للقاتل إنما من غير الخمس» وحكم به بشهادة واحد^(١).

وقد قرر الحق تبارك وتعالى جعل أربعة أخماس الغنيمة لمن غنمها، فى قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِّن شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسُهُ﴾.

قال ابن قيم الجوزية^(٢): أما قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِّن شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسُهُ﴾ فهذا عام، والحكم بالسلب للقاتل خاص، ويجوز تخصيص عموم الكتاب بالسنة، ونظائره معلومة، ولا يمكن دفعها.

قضاؤه صلى الله عليه وسلم وحكمه فيما حازه المشركون من المسلمين، ثم أسلموا بعد ذلك، أو ظهر عليهم المسلمون

ثبت فى صحيح البخارى أن فرساً لابن عمر رضى الله عنه ذهب، وأخذه بالعدو، فظهر عليه المسلمون، فردَّ عليه فى زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأبقى له عبدٌ، فلحق بالروم، فظهر عليه المسلمون، فردَّه عليه خالد فى زمن أبى بكر رضى الله عنه^(٣). وفى سنن أبى داود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الذى رد الغلام إلى ابن عمر، ولم يقسم^(٤).

(١) لكن مالكا رضى الله عنه، وأصحابه يرون أن السلب لا يكون إلا من الخمس، ويكون حكمه حكم النفل، وقال رضى الله عنه: لم يبلغنا أن النبى صلى الله عليه وسلم قال ذلك، ولا فعله فى غير يوم حنين. وقد أعطى صلى الله عليه وسلم السلب لسلمة بن الأكوع، ومعاذ بن عمرو، وأبى طلحة الأنصارى.

(٢) زاد المعاد (٥/٧٥).

(٣) البخارى (١٢٦/٦) وأبو داود (٢٦٩٩/١٤٨/٣) وأخرجه ابن ماجة (٢٨٤٧).

(٤) وقرر بعض علمائنا أن تأسيساً على هذا لا يجوز للمشركين أن يحرزوا على مسلم مالا بوجه، وأن المسلمين إذا استنفذوا منهم شيئاً كان للمسلم، وكان عليهم رده عليه ولا يغنمونه، وقال الإمام الشافعى رضى الله عنه: صاحب الشيء أحق به قسم أو لم يقسم.

ثم إن الثابت الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم أن المهاجرين طلبوا منه دورهم يوم الفتح بمكة فلم يرد على أحد داره، وقيل له: أين تنزل غداً من دارك بمكة؟ فقال: «وهل ترك لنا عقيل منزلاً»^(١).

وهذا مؤكد مدعوم بقوله صلى الله عليه وسلم: «من أسلم على شيء فهو له». بل إن كل من هاجر من المسلمين كان غرضاً مستهدفاً مقصوداً من المشركين والكفار، يعمدون إلى داره وعقاره يستولون عليه.

ثم بعد أن تم ذلك لهؤلاء الكفار والمشركين، أسلم بعضهم بل كثير منهم، فكان لهم ما استولوا عليه حال كفرهم وإشراكهم قبل إسلامهم، بل لم يضمنوا ما أتلّفوا إبان ذلك من أموال وأنفس من المسلمين^(٢).

حكمه صلى الله عليه وسلم فيما كان يهدى إليه^(٣)

كان عليه الصلاة والسلام يتلقى الهدايا من أصحابه رضوان الله عليهم تعبيراً رمزياً عن حبهم غير المحدود، وكلفهم برسول الله صلى الله عليه وسلم. وكان يقبل منهم هداياهم فلا يردّها، ثم إنه كان يكافئهم أضعافها، فكانت تلك سنة محمودة، وخلالاً ممدوحة فيه صلى الله عليه وسلم.

وكان عليه الصلاة والسلام يقبل هدايا الملوك، ثم يقسمها بين أصحابه، ويأخذ منها لنفسه ما يختاره، فيكون كالصفى الذى له من المغنم.

وثبت فى الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم أهديت إليه أقبية ديباج مزررة

(١) البخارى (٣/ ٣٦٠) ومسلم (١٣٥١) وذلك أن النبى صلى الله عليه وسلم لما هاجر إلى المدينة، وثب عقيل على رباع النبى صلى الله عليه وسلم بمكة فاستولى عليها كلها، ثم أسلم وهى فى يده، وكان قيل ورث أباً طالب، ولم يرثه على لتقدم إسلامه على موت أبيه.

(٢) هذا هو قضاؤه صلى الله عليه وسلم وسنته الشريفة، ولم يثبت لها ناسخ أو معارض.

(٣) زاد المعاد (٥/ ٧٧) بتصرف وزيادة.

بالذهب فقسمها فى ناس من أصحابه وعزل منها واحداً لمخرمة بن نوفل، فجاء ومعه المسور ابنه، فقام على الباب، فقال: ادعه لى، فسمع النبى صلى الله عليه وسلم صوته فتلقيه به فاستقبله، وقال: «يا أبا المسور، خبأت هذا لك»^(١).

ثم إن النجاشى ملك الحبشة، أهدى له هدية، فقبلها، وبعث إليه بهدية عوضها، ثم أخبر أنه مات قبل أن تصل إليه، وأنها ترجع، فكان الأمر كما قال. وكان النجاشى وقتئذ كتابيا، وليس مشركاً.

وقد أهدى إليه المقوقس مارية أم ولده، وسيرين التى كان أهداها إلى حسان، وبغلة شهباء، وحماراً.

وذكر مسلم فى صحيحه أهدى له بغلة بيضاء من فروة^(٢).

وفى الصحيح: أن ملك أيلة أهدى له بغلة بيضاء، فكساه رسول الله صلى الله عليه وسلم بردة^(٣).

وقد أهداه أبو سفيان هدية فقبلها صلى الله عليه وسلم.

وقد أهداه عامر بن مالك - ملاعب الأسنة - فرساً فرده النبى صلى الله عليه وسلم عليه، وقال: «إنا لا نقبل هدية مشرك»^(٤).

وقال لعياض المجاشعى: «إنا لا نقبل زيد المشركين»^(٥) قال أبو عيسى: هذا الحديث حسن صحيح أهد.

(١) البخارى (١٥٩/٦) ومسلم (١٠٥٨).

(٢) وهو فروة بن نفاثة الجذامى، وكان أهداه صلى الله عليه وسلم بغلة شهباء ركبها يوم حنين. انظر صحيح مسلم (١٧٧٥).

(٣) صحيح البخارى (٢٧٣/٣).

(٤) وهذا الحديث مرسل. ورجاله ثقات.

(٥) أبو داود (٣٠٥٧/٤٤٢/٣) وأبو عيسى فى جامعه الصحيح (١٥٧٧). وفى أبى داود عن عياض بن حمار المجاشعى قال: أهديت للنبي صلى الله عليه وسلم ناقه، فقال: هل أسلمت؟ فقلت: لا، فقال النبى صلى الله عليه وسلم: «إني نُهيْتُ عن زيد المشركين».

حكمه صلى الله عليه وسلم فى قسمة الأموال

كانت هناك ثلاثة أنواع من الأموال يقوم صلى الله عليه وسلم بتقسيمها: الزكاة، والغنائم، والفىء. فالزكاة أنصبتها محددة معروفة، والغنائم تكلمنا على أقضيئها وأحكامها.

أما الفىء، فقد ورد فى الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم قسم يوم حُين فى المؤلفة قلوبهم من الفىء حتى يتألفهم، ويكون فى ذلك تمكين لهم، وتثبيت على سواء الجادة، وفى نفس الوقت لم يعط الأنصار شيئاً، فعتبوا عليه، فقال لهم: «ألا ترضون أن يذهب الناس بالشاء والبعير، وتنطلقون برسول الله صلى الله عليه وسلم تقودونه إلى رحالكم، فوالله لما تنقلبون به خيرٌ مما ينقلبون به»^(١).

وثبت فى الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم قال: «إنى لأعطى أقواماً، وأدع غيرهم، والذى أدع أحبُّ إلى من الذى أعطى»^(٢).

إن الذين اعترضوا على حرمانهم حكموا بالظاهر فكان رأيهم وفقهم قاصراً محدوداً؛ لأنه صلى الله عليه وسلم غير مظنون به غير الحق والصواب، ثم إن من أهم خلاله وشمائله المحمودة العدل والمساواة، كما أنه كان حريصاً على التأليف والتواصل بين القلوب، وهو منزّه عن أغراض الدنيا، برىء من زيغ الشبهات، فلا محل إذن للريبة والظنة^(٣).

وقد أخرج الشيخان^(٤) فى الصحيحين أن علياً بعث إليه بذهبية من اليمن، فقسّمها أرباعاً، فأعطى الأقرع بن حابس، وأعطى زيد الخيل، وأعطى علقم بن علاثة، وعيينة بن حصين، فقام إليه رجلٌ غائر العينين، ناتىء الجبهة، كثر اللحية،

(١) البخارى (١٨٠/٦) ومسلم (١٠٥٩).

(٢) البخارى (٤٢٦/٣).

(٣) ولم يترك رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا الأمر من غير إيضاح للعلة والسبب فقد بين ذلك أجلى وأوضح بيان، إذ ثبت فى الصحيح (١٧٩/٦) أنه صلى الله عليه وسلم قال: «إنى لأعطى أقواماً أخاف ظلهم وجزعهم، وأكل أقواماً إلى ماجل الله فى قلوبهم من الغنى والخير، منهم عمرو بن تغلب».

(٤) البخارى (٣٥٣/١٣) ومسلم (١٠٦٤).

محلوق الرأس، فقال: يا رسول الله، اتق الله، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ويلك، أو لست أحق أهل الأرض أن يتقى الله؟!».

وأورد أبو داود^(١) في السنن أن جبير بن مطعم، قال: لما كان يوم خيبر وصنع رسول الله صلى الله عليه وسلم سهم ذى القربى فى بنى هاشم، وبنى المطلب، وترك بنى نوفل، وبنى عبد شمس، فانطلقت أنا وعثمان بن عفان حتى أتينا النبي صلى الله عليه وسلم فقلنا: يا رسول الله، هؤلاء بنو هاشم لا ننكر فضلهم للموضع الذى وضعك الله به منهم، فما بال إخواننا بنى المطلب أعطيتهم وتركنا، وقرابتنا واحدة؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: - «إنا وبنو المطلب لا نفترق فى جاهلية، ولا إسلام، وإنما نحن وهم شىء واحد، وشبك بين أصابعه صلى الله عليه وسلم»^(٢).

وكانت أموال بنى النضير مما أفاء الله على رسوله مما لم يوجب المسلمون عليه بخيل ولا ركاب، فكانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة ينفق منها على أهله نفقة سنة^(٣).

وثبت أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا أتاه الفئء قسمه من يومه، فأعطى الأهل حظين، وأعطى العزب حظاً واحداً.

وقد ورد هذا فى سنن أبى داود^(٤)، وزاد ابن المصنف: فدعينا وكنت أدعى قبل عمار، فدعيت فأعطاني حظين، وكان لى أهل، ثم دعا بعدى عمار بن ياسر فأعطى له حظاً واحداً.

ولم يرد عنده صلى الله عليه وسلم تفضيل الأهل عرضاً ولا مصادفة، ولكن لحكمة دقيقة، وهى حسب المصلحة والحاجة، وإن لم تكن زوجه من ذوى القربى.

(١) أبو داود (٣/٣٨٣، ٣٨٤/٢٩٨٠).

(٢) وقد زعم بعض الناس - وهم واهمون - أن هذا خاص به صلى الله عليه وسلم... ونقول من أين جاءوا بهذا التخصيص غير المدعوم بدليل حيث إنه لا يكون التخصيص إلا بدليل عليه.

(٣) البخارى (٤٨٣/٨) ومسلم (١٧٥٧) وفى لفظ: «يجس لأهله قوت ستهم، ويجعل مابقى فى الكراع والسلاح عدة فى سبيل الله».

(٤) أبو داود (٣/٣٥٩/٢٩٥٣).

ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يتصرف في الفيء من تلقاء نفسه، وإنما تنفيذاً لأمر الله فلا إعطاء لأحد ولا منع إلا بأمر الله، وقد صرح بهذا عليه الصلاة والسلام في قوله: «والله إني لا أعطى أحداً، ولا أمنعه، إنما أنا قاسم أضع حيث أمرت»^(١).

قال تعالى: ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقِ شَحْنَفَهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾^(٢) وفي الآيات تعميم وإطلاق واستيعاب، وصرف الفيء على المصارف الخاصة، والمصارف العامة، وأهل الخمس من المصارف الخاصة.

حكمه وقضاؤه صلى الله عليه وسلم في الوفاء بالعهد للاعداء وعدم قتال رسلهم والنبذ إليهم على سواء

هذه جملة من المبادئ والخصال والخلال المحمودة، التي تحلى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت منهاجاً وطريقاً مسلوكة، وواضحة مستقيمة... كان

(١) البخاري (١٥٢/٦). ورسول الله صلى الله عليه وسلم يحض اختياره أن يكون عبداً رسولاً لم يكن له اختيار في المنع أو الإعطاء، ولو كان ملكاً رسولاً لكان هذا جائزاً له.

قال تعالى عن الملك الرسول سليمان عليه السلام: ﴿هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْنِ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ ص ٣٩، فقد كان سليمان حراً مختاراً في هذا أو ذاك لأنه ملك رسول.

(٢) الحشر ٧ - ٩.

قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «ما أحدٌ أحق بهذا المال من أحد، وما أنا بأحق به من أحد، والله ما من المسلمين أحد إلا وله في هذا المال نصيب إلا عبد مملوك، ولكننا على منازلتنا من كتاب الله، وقسمنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم، فالرجل وبلاؤه في الإسلام، والرجل وحاجته، والله لئن بقيت لهم ليأتين الراعي ببجل صنعاء حظه من هذا المال، وهو يرعى مكانه».

أولها الوفاء بالعهد، والالتزام بالعقود والمواثيق المقطوعة والتقاليد الإنسانية المرعية، واحترام عهود المعاهدين، وعدم نقضها متى كانوا أنفسهم قائمين عليها، وفي حالة نبذهم إياها كان صلى الله عليه وسلم يتبذ إليهم على سواء. لكنه لم يبدأ بالمناذرة ونقض العهد؛ لأن هذا لم يكن من شمائله ولا من صفاته.

لما أرسل إليه مسيلمة الكذاب برسولين، قال صلى الله عليه وسلم: «لولا أن الرسل لا تقتل لقتلتكما»^(١).

ولما أن طلب منه أبو رافع - رسول قريش إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم - أن يقيم عنده ولا يرجع مرة أخرى إلى قريش، قال له: «إني لا أخيس»^(٢) بالعهد ولا أحبس البرد، ولكن ارجع إلى قومك، فإن كان في نفسك الذي فيها الآن فارجع»^(٣).

ويستفاد من هذا أن العقود تكون مرعية مع الكفار مثلما هي مرعية مع المسلمين، وأن الكافر إذا عقد مع المسلم عقد أمان، وجب على المسلم أن يؤمنه، وألا يغتاله في مال ولا دم ولا منفعة.

ولما أن جاءتته صلى الله عليه وسلم سبيعة الأسلمية تعلن إسلامها، ثم خرج زوجها في طلبها، ولم يكن في هذه المسألة ونظائرها حكم معروف، فأنزل الله تعالى قوله: ﴿يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتنوهن الله أعلم بإيمانهن فإن علمتموهن مؤمنات فلا ترجعهن إلى الكفار﴾^(٤).

فاستحلفها رسول الله صلى الله عليه وسلم أنها لم تخرج إلا رغبة في الإسلام، وليس خروجها لحدث أحدثته في قومها، ولا بغضاً لزوجها فحلفت، فأعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم زوجها مهرها، ولم يردها عليه.

(١) أخرجه أبو داود (٣/١٩٢/٢٧٦١).

(٢) أخيس بالعهد: أى ينقضه، وأصل الخيس الفساد، ويقال خاس الشيء إذا فسد.

(٣) أبو داود (٣/١٨٩/٢٧٥٨) وقد كان أبو رافع قبطياً. وقد أخرجه النسائي أيضاً، ونسبه إليه المنذرى.

(٤) الممتحنة: ١٠.

ولا يكون المسلم مبتدئاً بالنبد إلا على سواء إذا ما نبذ معاهدوه، أو إذا ما خيف منهم ذلك^(١).

ولما أن وقع حذيفة بن اليمان^(٢) أخيداً^(٣) هو وابنه في أيدي القرشيين، أطلقوهما، وأخذوا عليهما عهداً ألا يقاتلاهم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكانوا وقتذاك خارجين إلى بدر، فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم: «انصرفا، نفى لهم بعهدهم، ونستعين الله عليهم»^(٤).

وأخرج الإمام الترمذى فى كتابه قوله صلى الله عليه وسلم: «من كان بينه وبين قوم عهد فلا يحلن عقداً، ولا يشدنه حتى يمضى أمدّه، أو ينبذ إليهم على سواء»^(٥).

حكمه صلى الله عليه وسلم وقضاؤه فى الأمان الصادر من الرجال والنساء

أخرج أبو داود فى السنن، وابن ماجة فى سننه، والإمام أحمد فى المسند، عنه صلى الله عليه وسلم، أنه قال: «المسلمون تتكافؤ دماؤهم، ويسعى بذمتهم أدناهم، ويجير عليهم أقصاهم، وهم يدٌ على من سواهم»^(٦).

(١) لقوله تعالى: ﴿وإما تخافن من قوم خيانة فانبذ إليهم على سواء إن الله لا يحب الخائنين﴾ الانفال ٥٨. أى انقض عهدهم مثلما فعلوا هم ذلك أو كان فعلهم ذلك وشيكاً أو مخوفاً منه، حتى تكون أنت وهم فى النقض سواء. راجع المعنى فى تفسير الطبرى (١٩/١٠).

(٢) هو حذيفة بن اليمان: الصحابى الجليل، أعرف الصحابة بالمنافقين، إذ كان يعرفهم اسماً اسماً، وقد توفى بالمدائن سنة ست وثلاثين للهجرة. راجع تهذيب ابن عساكر (٩٣/٤) وصفة الصفوة (٢٤٩/١) وتاريخ الإسلام (١٥٢/٢).

(٣) الأخيد: هو المأخوذ، الأسير. أى فعيل بمعنى مفعول.

(٤) أخرجه مسلم فى الصحيح (١٧٨٧).

(٥) الجامع الصحيح (١٥٨٠) وقال أبو عيسى: «هذا حديث حسن صحيح» كذا أخرجه أبو داود (٣/١٩٠/٢٧٥٩) ونسبه المنذرى للنسائى أيضاً.

(٦) أبو داود (٣/١٨٣/٢٧٥١) وابن ماجة (٢٦٨٥) والإمام أحمد فى المسند (١٩٦/٤). وفى الحديث جعل الإسلام المسلمين تتكافأ دماؤهم، وإن كان بينهم تفاضل وتفاوت فى معنى آخر. وفى قوله: «يسعى بذمتهم أدناهم» أن من كان منهم من الطبقة الدنيا التى لا جهاد عليها، إذا أجاروا كافراً أمضى جوارهم، ولم تخفر ذمتهم، وصححه السيوطى فى الصغير (٢/٢٠٥).

وقد أجارت أم هانئ ابنة عمه فأقر جوارها، ولم يخفر ذمتها^(١).
وثبت أنه صلى الله عليه وسلم أجار أبا العاص بن الربيع، زوج ابنته زينب لما
أجارتها. ثم قال: «يجير على المسلمين أديانهم»^(٢).

اللطايف والفوائد المستفادة من هذه الأفضية

يستفاد من هذه القضايا والأحكام الكلية ما يأتي:

أولاً: تكافؤ دماء المسلمين، ولا يقتل مسلم بكافر.

ثانياً: من عقد عقداً مع كافر. وإن كان المسلم قاصي الدار، فإن عقده ماضٍ غير منقوص، وذمته غير مخفورة.

ثالثاً: وجوب قبول جوار وأمان المرأة والعبد؛ لأن المسلمين يسعى بذمتهم أدناهم.

رابعاً: لا يجوز تولية أحد من الكفار شيئاً من الولايات، لأن المسلمين يدُّ على من سواهم.

خامساً: أنه يرد عليهم أقصاهم، وهذا يوجب أن السرية إذا غنمت شيئاً بقوة الجيش، كانت الغنيمة لهم، وللقاصي من الجيش، وإن سبب أخذها دانيهم^(٣).

حكم الجزية ومقدارها وممن تقبل

لما بعث صلى الله عليه وسلم بادی الرأي، كان مأموراً بالدعوة إليه سبحانه وتعالى لتوحيده، وعبادته من غير قتال ولا جزية، واستمر الحال على ذلك بضع عشرة سنة بمكة، ثم كان بعد ذلك الإذن بقتال من قاتله، والكف عمن لم يقاتله.

(١) البخاري (٣٣١) ومسلم (٣٣٦) والترمذي (١٥٧٩) بنحوه.

(٢) المسند (١٩٧/٤) و(٣٦٥/٢).

(٣) الزاد (٩٠/٥) بتصرف وزيادة.

ثم لما نزلت سورة (براءة) سنة ثمان، أمره سبحانه وتعالى بقتال من لم يسلم من العرب، ما خلا المعاهدين الذين لهم معه عهد، ولم يتعدَّ ولم ينقضه أو ينقصه شيئاً.

ولم يكن صلى الله عليه وسلم مأموراً بأخذ الجزية من المشركين، وكثيراً ما حارب اليهود، ولم يأخذ منهم الجزية. ثم أُمرَ بقتال أهل الكتاب حتى يُسلموا أو يعطوا الجزية، فأسلم بعضهم، وحاربه بعضهم، وأعطاه الجزية بعضهم.

وكان أخذ الجزية من أهل نجران، وأيلة، ومن أهل دومة الجندل وأكثرهم من العرب. ثم أخذها من يهود أهل الكتاب باليمن، ومن المجوس.

ولم تؤخذ الجزية إلا من ثلاث طوائف، وهم اليهود والنصارى والمجوس، ومن عداهم إذ لم يقبل منهم إلا الإسلام أو القتل، وكان العرب على دين إبراهيم عليه السلام، لكن المجوس لم يكن لهم كتاب أصلاً، ولم يدينوا بكتاب، ولا اتبعوا أحداً من الأنبياء.

أما الجزية، فكان مقدارها ديناراً من كل حالم، أو قيمته معافراً^(١)، ثم زاد فيها عمر رضى الله عنه، فجعلها أربعة دنانير على أهل الذهب، وأربعين درهماً على أهل الورق في كل سنة^(٢).

(١) المعافر: ثياب مينة معروفة. والحديث أخرجه أبو داود في السنن (٣/٤٢٩/٣٠٣٩) والترمذى في جامعه الصحيح (٦٢٣) والنسائى في السنن (٥/٢٥) وابن ماجه (٣/١٨٠) وقال أبو عيسى: هذا حديث حسن، وذكر أن بعضهم رواه مرسلاً، وأن المرسل أصح.

(٢) يقول ابن قيم الجوزية: علم رسول الله صلى الله عليه وسلم ضعف أهل اليمن، وعمر عرف غنى أهل الشام وقوتهم.